جامعـــــة القاهــرة
كلية الحقوق

سلطة القضاء فى تحريك الدعوى الجنائية

" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة فى النظامين القانونيين المصرى والفرنسى "

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون الجنائى

إعـــداد

الباحث / محمد عبداللطيف فرج

لجنة الحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة رئيسًا ومشرفًا

أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

رئيس جامعة القاهرة الأسبق

الأستاذ الدكتور / حسنين إبراهيم صالح عبيد عضوًا

أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

نائب رئيس جامعة القاهرة - فرع بنى سويف الأسبق

الأستاذ الدكتور / حسنى أحمد الجندى عضوًا

أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة حلوان

وعميد الكلية الأسبق

٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ

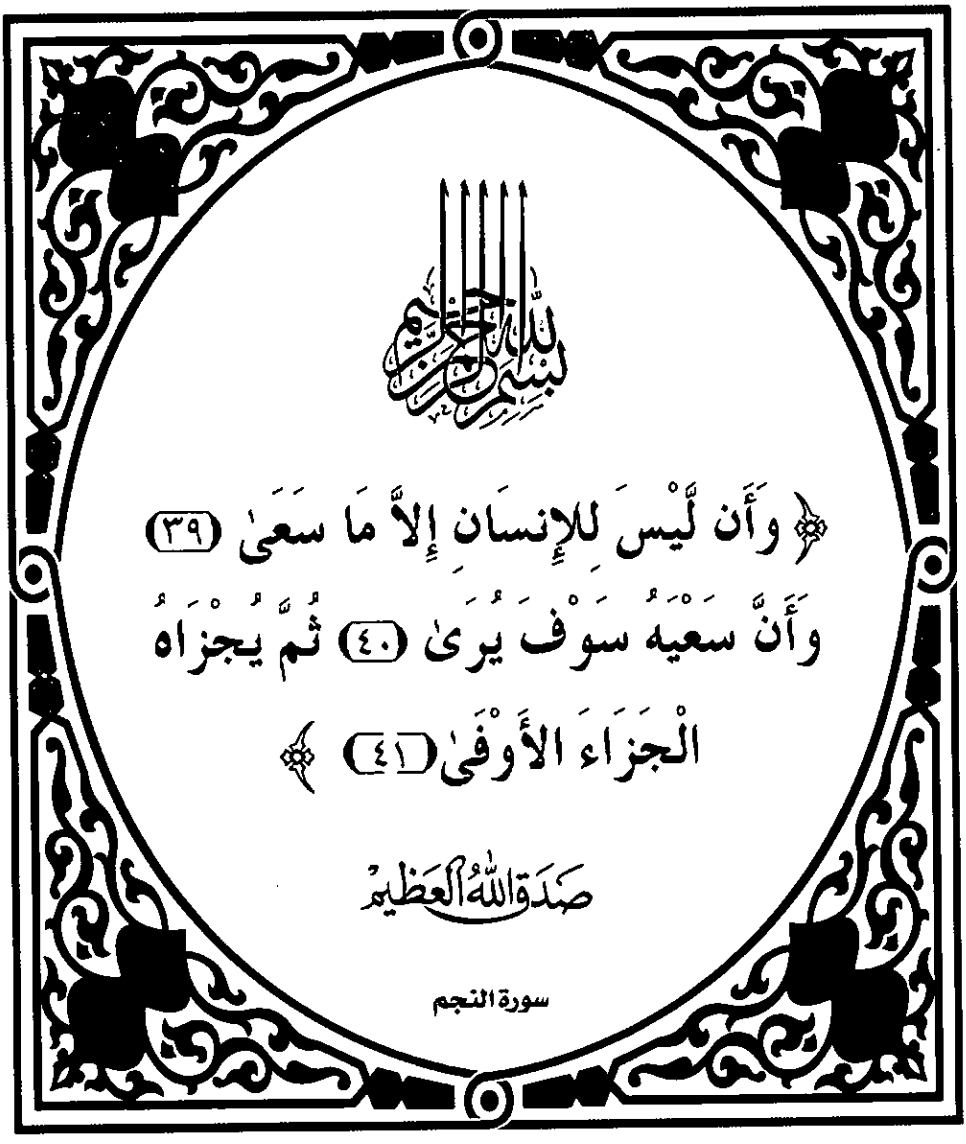

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ (٣٩)
وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ
الْجَزَاءَ الأَوْفَىٰ (٤١) ﴾

صدق الله العظيم

سورة النجم

إهـــــداء

إلى روح والـــــدىَّ ...

طيَّب الله ثراهما

إلـى زوجتـــى ...

شريكة الدرب ... العون والرضا

فى أجل صورهما

أهـــــدى ...

ثمرة هذا الجهـــد

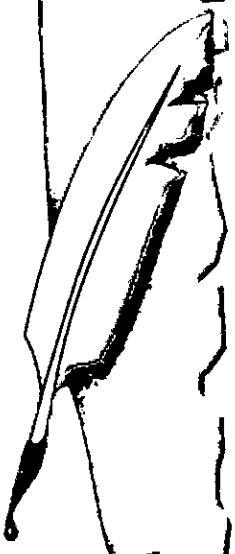

شكر وتقدير

يُشرفنى أن أسطر بكلمات تشدو سطورها بأسمى آيات الشكر والتقدير ، لأُستاذى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ مأمون سلامة** - أُستاذ القانون الجنائى - رئيس جامعة القاهرة الأسبق ، إجلالاً لعظم علمه ، وتقديراً لشموخ فكره ، وعرفاناً بفيض رعايته للباحثين ، انطلاقاً من حرص لا يهدأ، ورعاية لا تسأم ، وجهد لا يكل ، تهيئةً لمناخ علمى للدارسين ، يُعينهم على مواصلة مسيرتهم العلمية . وقد كان لى شرف أن أكون أحد هؤلاء الباحثين والدارسين .

كما يُسعدنى أن أُسجل كلمات تحمل بين طياتها أجل معانى الامتنان والاعتزاز ، لأُستاذى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ حسنين عبيد** - أُستاذ القانون الجنائى - نائب رئيس جامعة القاهر فرع بنى سويف الأسبق، على رفيع علمه ، وعميق فكره ، وغزير عطائه للباحثين ، تحقيقاً لرسالته السامية ، فى تقديم المشورة البحثية والمعونة العلمية للدارسين . وقد حظيت أن أكون أحد هؤلاء الباحثين والدارسين .

كما يطيب لى أن أكتب كلمات تُعبر عن أصدق مشاعر الود والامتنان لأستاذى الفاضل **الأستاذ الدكتور/ حسنى الجندى** - أُستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة حلوان وعميد الكلية الأسبق ، تقديراً لسمو شأنه ، وإعلاءً لرفيع مكانته ، التى يحظى بها بين طلاب العلم والمعرفة ، لعطائه الذى لاينضب ، انطلاقاً من فيض إيمانه فى حتمية مُعاونة ومُساندة الباحثين والدارسين . وقد شرفت أن أكون أحد طلاب علمه ومعرفته .

المقدمـــــة

المقدمـــة

أولاً : موضوع البحث :

تعد سلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية والتى يطلق عليها "حق التصدى" أحد الموضوعات الرئيسية الهامة فى المحاكمة الجنائية والتى تثير العديد من المشاكل فى التطبيق القضائى ، وعلى الرغم من أهمية الموضوع إلا أنه لم يحظ بما يستحق من عناية ولم تخصص له من البحوث والدراسات ما يتناسب مع هذه الأهمية ، إذ تندر الكتابات المتخصصة فى هذا الموضوع ، سواء فى مصر أو فرنسا ، وإن كان ذلك لايعنى أن كتابات الفقهاء ، أو المشتغلين بالقانون قد خلت تماماً من التعرض لهذا الموضوع، إلا أن عملاً متكاملاً لدراسته دراسة عميقة شاملة لم يحدث أن وجد مكانه بين مؤلفات الفقهاء بالرغم من صعوبته وحساسيته ، وهذا ما حدا بالقاضى الفرنسى بيير شامبو "Pierre Chambon " إلى القول إن "نظرية التصدى والمراجعة تعد من أكثر موضوعات الإجراءات الجنائية حساسية" (١) .

ويثير موضوع التصدى الذى تقرره بعض التشريعات - خضوعاً للاعتبارات العملية - مشاكل عديدة تضاربت حولها أحكام القضاء ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مفاهيم واضحة لهذا الحق المقرر للمحاكم من حيث أساس وجوده، مضمونه، مدى ضرورته، والضمانات المقررة للمتهم فى المحاكمة خاصة بعد أن عدلت معظم التشريعات الحديثة عن الجمع بين

(1) Pierre Chambon : La Chambre d'Accusation , théorie et pratique de la procédure , Dalloz , Paris 1978 , No. 291 , P. 187 .

الفهـــرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدمـــــة	
أولاً : موضـــــوع البحـث	أ
ثانياً : أهمية موضوع البحث	ط
ثالثاً : منهـــج البحـــــث	ن
رابعاً : خطـــة البحـــــث	ع
بـاب تمهيـدى	
التطور التاريخى لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية والمبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة	
الفصل الأول	
التطور التاريخى لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى القانون المصرى	
المبحث الأول : سلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية عند قدماءالمصريين	١٠
المبحث الثانى : سلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى فترة الفتح المقدونى والرومانى	٢٩
المبحث الثالث سلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية بعد الفتح الإسلامى.....	٣٤
المبحث الرابع : سلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين	٥٦

المطلب الأول : نظام الاتهام من ولاية محمد على باشا إلى سنة ١٨٨٣م ٥٧

المطلب الثانى :سلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى ظل قانون تحقيق الجنايات الأهلى وحتى قانون الإجراءات الجنائية الحالى ٦٤

الفصل الثانى

الأصول التاريخية لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى القانون الفرنسى

المبحث الأول : سلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى ظل الاحتلال الرومانى لفرنسا ٧١

المبحث الثانى : الأصول التاريخية لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى ظل الغزو الجرمانى لفرنسا ٨١

المبحث الثالث : الأصول التاريخية لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية منذ مؤتمر لاتيران حتى قبيل الثورة الفرنسية ٨٧

المبحث الرابع : الأصول التاريخية لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية بعد قيام الثورة الفرنسية ٩٩

الفصل الثالث

حق التصدى والمبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة

المبحث الأول : تعريف حق التصدى فى كل من مصر وفرنسا ١٠٨

المطلب الأول : المفهوم القانونى للتصدى فى التشريع المصرى... ١١٢

المطلب الثانى : المفهوم القانونى للتصدى فى التشريع الفرنسى... ١٢٠

المبحث الثانى : التصدى ومبدأ الفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق والحكم..... ١٢٦

المطلب الأول : مضمون المبدأ وأحكامه ١٢٧

المطلب الثانى : موقف المشرع والقضاء فى مصر وفرنسا من مبدأ الفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق والحكم ١٣٣

المطلب الثالث : التصدى والخروج على مبدأ الفصل بين الاتهام والحكم..... ١٣٩

المبحث الثالث : التصدى وقاعدة تقيد المحكمة بحدود الدعوى ١٤٢

المطلب الأول : مضمون القاعدة وأحكامها ١٤٤

المطلب الثانى : سلطة المحكمة فى نطاق حدود الدعوى ١٤٩

المطلب الثالث : التمييز بين التصدى وقاعدة تقيد المحكمة الجنائية بالاتهام..... ١٥٥

المبحث الرابع : التصدى وسلطة النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية..... ١٦٠

المطلب الأول : مبدأ "شرعية الملاحقة" ١٦٢

المطلب الثانى : نظام ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية ١٦٩

المطلب الثالث : التصدى والرقابة القضائية على تحريك الدعوى الجنائية ١٧٤

القسم الأول

القواعد الموضوعية لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية فى مصر وفرنسا

الباب الأول

حالات التصدى فى القانون المصرى والفرنسى

الفصل الأول

حالات التصدى فى القانون المصرى

المبحث الأول : حالات التصدى المخولة لمحكمة الجنايات أو النقض فى القانون المصرى ١٨٩

المطلب الأول : تحريك الدعوى الجنائية على متهمين آخرين "غير من أقيمت عليهم الدعوى" ١٩٣

المطلب الثانى : وجود وقائع أخرى غير المسندة إلى المتهمين فى الدعوى ٢٢٠
المطلب الثالث : تحريك الدعوى فى حالة وجود جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة على المحكمة ٢٣٠
المطلب الرابع : سلطة محكمتى الجنايات والنقض فى تحريك الدعوى فى جرائم الإخلال بأوامرها أو التأثير فى قضائها ٢٣٨
المبحث الثانى : حالات التصدى لجرائم الجلسات فى القانون المصرى..... ٢٤٥
المطلب الأول : حالات التصدى المخولة للمحاكم الجنائية فى شأن أن جرائم الجلسات ٢٤٨
المطلب الثانى : حالات التصدى المخولة للمحاكم المدنية والتجارية فى شأن جرائم الجلسات ٢٥٧
المطلب الثالث : استثناء المحامين من حق التصدى المقرر للمحاكم بالنسبة لجرائم الجلسات ٢٦٥
المبحث الثالث :حالات التصدى أمام المحاكم الاستثنافية فى مصر ٢٧١
المطلب الأول : حالات تصدى المحكمة الاستئنافية لبطلان فى الإجراءات أو الحكم ٢٧٤
المطلب الثانى : حالات تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى دون فصل محكمة أول درجة ٢٧٩

الفصل الثانى

حالات التصدى فى القانون الفرنسى

المبحث الأول : حالات التصدى المخولة لغرفة التحقيق فى القانون الفرنسى ٢٨٥
المطلب الأول : تحريك الدعوى الجنائية على متهمين آخرين غير من أحيلوا لغرفة التحقيق ٢٩١
المطلب الثانى : تحريك الدعوى الجنائية عن وقائع أخرى لم يكن مشار إليها فى قرار قاضى التحقيق ٣٢٤
المبحث الثانى :حالات التصدى فى جرائم الجلسات فى فرنسا ٣٣٣

المطلب الأول : حالات التصدى المخولة للمحاكم الجنائية فى شأن جرائم الجلسات ٣٣٦
المطلب الثانى : حفظ النظام بجلسات المحاكم المدنية ٣٤٢
المطلب الثالث : جرائم الجلسات التى تقع من المحامين ٣٤٥
المبحث الثالث :حالات التصدى أمام المحاكم الاستئنافية فى فرنسا ٣٥٠
المطلب الأول : الحالات التى يجوز فيها التصدى للمحاكم الاستئنافية..... ٣٥٣
المطلب الثانى : الحالات التى لا يجوز فيها التصدى أمام المحكمة الاستئنافية..... ٣٥٩

الباب الثانى

شروط التصدى فى القانون المصرى والفرنسى

الفصل الأول

شروط التصدى فى القانون المصرى

المبحث الأول : شروط التصدى أمام محكمة الجنايات والنقض فى القانون المصرى ٣٦٧
المطلب الأول : شروط التصدى المخول لمحكمة الجنايات..... ٣٦٩
المطلب الثانى : شروط تصدى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض..... ٣٨٠
المطلب الثالث : شروط تصدى محكمة الجنايات والنقض لجرائم الإخلال باحترام المحكمة ٣٨٦
المبحث الثانى : شروط التصدى فى جرائم الجلسات فى القانون المصرى..... ٣٩٣
المطلب الأول : شروط تصدى المحاكم الجنائية لجرائم الجلسات..... ٣٩٦

المطلب الثانى : شروط تصدى المحاكم المدنية لجرائم الجلسات ٤٠٧

المبحث الثالث : شروط تصدى المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى فى القانون المصرى ٤١٤

الفصل الثانى

شروط التصدى فى القانون الفرنسى

المبحث الأول : شروط التصدى أمام غرفة التحقيق فى القانون الفرنسى ٤٢٧

المبحث الثانى : شروط التصدى لجرائم الجلسات فى القانون الفرنسى ٤٣٦

المطلب الأول : شروط التصدى فى حالة الإخلال بنظام الجلسة ٤٣٩

المطلب الثانى : شروط التصدى فى حالة ارتكاب جريمة من جرائم القانون العام بالجلسة ٤٤٤

المبحث الثالث : شروط التصدى أمام المحكمة الاستئنافية فى القانون الفرنسى ٤٤٩

القسم الثانى

الأحكام الإجرائية لسلطة المحاكم فى تحريك الدعوى الجنائية

الباب الأول

إجراءات التصدى فى مصر وفرنسا

الفصل الأول

إجراءات التصدى فى القانون المصرى

المبحث الأول : إجراءات التصدى أمام محكمتى الجنايات والنقض فى القانون المصرى ٤٦٧

المطلب الأول : صدور قرار بتحريك الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات أو النقض ٤٦٩

المطلب الثانى : إحالة الدعوى للنيابة العامة أو انتداب أحد أعضاء المحكمة لتحقيقها ٤٧٤

المطلب الثالث : عدم جواز مباشرة المحكمة التحقيق أو الحكم فى الدعوى التى تصدت لها ٤٨٢

المبحث الثانى : إجراءات التصدى فى جرائم الجلسات فى القانون المصرى..... ٤٨٧

المطلب الأول : الإجراءات فى شأن جرائم جلسات المحاكم الجنائية..... ٤٨٩

المطلب الثانى : الإجراءات فى شأن جرائم جلسات المحاكم المدنية ٤٩٩

المطلب الثالث : الإجراءات الخاصة بجرائم المحامين فى الجلسة..... ٥٠٦

المبحث الثالث : إجراءات التصدى أمام المحكمة الاستئنافية فى القانون المصرى..... ٥١١

المطلب الأول : بطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى..... ٥١٣

المطلب الثانى : طرح الخصومة أمام المحكمة الاستئنافية ٥١٧

المطلب الثالث : عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة فى حالة التصدى ٥٢٨

الفصل الثانى

إجراءات التصدى فى القانون الفرنسى

المبحث الأول : إجراءات التصدى أمام غرفة التحقيق فى القانون الفرنسى..... ٥٣٥

المبحث الثانى :إجراءات التصدى فى جرائم الجلسات فى القانون الفرنسى..... ٥٤٣

المطلب الأول : إجراءات التصدى فى حالة الإخلال بنظام الجلسة..... ٥٤٥

المطلب الثانى : إجراءات التصدى فى حالة ارتكاب جريمة من جرائم القانون العام بالجلسة ٥٤٩

المطلب الثالث : الإجراءات الخاصة بجرائم المحامين فى الجلسة..... ٥٥٤

المبحث الثالث : إجراءات التصدى أمام المحكمة الاستئنافية فى القانون الفرنسى ٥٦٠

المطلب الأول : إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة..... ٥٦٢

المطلب الثانى : طرح الخصومة أمام المحكمة الاستئنافية..... ٥٦٥

المطلب الثالث : عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة فى حالة التصدى ٥٦٨

الباب الثانى

آثار التصدى فى القانون المصرى والقانون الفرنسى

الفصل الأول

آثار التصدى فى القانون المصرى

المبحث الأول : آثار حق التصدى المخول لمحكمتى الجنايات والنقض فى القانون المصرى ٥٧٥

المطلب الأول : آثار تصدى محكمة الجنايات للدعوى الجنائية ٥٧٩

المطلب الثانى : آثار تصدى محكمة النقض فى حالة قبول الطعن للمرة الثانية ٥٩٥

المبحث الثانى :آثار التصدى لجرائم الجلسات فى القانون المصرى ٦٠٢

المطلب الأول : آثار تصدى المحاكم لجرائم الإخلال بنظام الجلسة ٦٠٤

المطلب الثانى : آثار تصدى المحاكم الجنائية لجرائم القانون العام التى ترتكب فى الجلسة ٦٠٦

المطلب الثالث : آثار تصدى المحاكم المدنية لجرائم القانون العام التى ترتكب فى الجلسة ٦١٥

المطلب الرابع : آثار التصدى لجرائم المحامين فى الجلسة ٦٢١

المبحث الثالث : آثار تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى فى القانون المصرى..... ٦٢٤

المطلب الأول : تصحيح البطلان الذى شاب الإجراءات أو الحكم الصادر من محكمة أول درجة ٦٢٦

المطلب الثانى : الفصل فى موضوع الدعوى بعد تصحيح البطلان ٦٣١

الفصل الثانى

آثار التصدى فى القانون الفرنسى

المبحث الأول : آثار حق التصدى المخول لغرفة التحقيق فى القانون الفرنسى..... ٦٤١

المبحث الثانى : آثار التصدى لجرائم الجلسات فى القانون الفرنسى..... ٦٥٣

المطلب الأول : آثار التصدى فى حالة الإخلال بنظام الجلسة ٦٥٦

المطلب الثانى : آثار التصدى فى حالة ارتكاب جريمة من جرائم القانون العام بالجلسة ٦٦٠

المطلب الثالث : آثار التصدى بالنسبة لجرائم المحامين بالجلسة..... ٦٦٥

المبحث الثالث : آثار تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى فى القانون الفرنسى..... ٦٦٩

المطلب الأول : إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة وتصحيح البطلان..... ٦٧٢

المطلب الثانى : الفصل فى موضوع الدعوى ٦٧٦

النتائج والتوصيات : ٦٨٣

قائمة المراجع : ٧٠٣

الفهرس : ٧٤٣